الزعابي: أرقام الإستراتيجية التقديرية قابلة للزيادة والنقصان

«البترول» ستختار مستشاراً لمراجعة إستراتيجية 2040

هاشم هاشم ملقيا كلمته

من اليمين الشيخ نواف الصباح ووفاء الزعابي وهاشم سيد هاشم وعبدالناصر الفليج ومناحي العنزي (قاسم باشا)

أحمد مغربي

هاشم: «البترول» تهدف إلى تبوؤ مكانة مرموقة بين كبار شركات النفط والغاز

شدد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم سيد هاشم حرص «مؤسسة البترول» وشركاتها التابعة في أن تكون أكثر مرونة وجاهزية لتتبوأ مكانة مرموقة بين كبار الشركات في إدارة المخاطر الشاملة.

حديث هاشم جاء في كلمة له خلال مؤتمر الكويت الخامس لإدارة المخاطر الشاملة الحدث السنوي الذي تحرص مؤسسة البترول الكويتية على تنظيمه منذ انطلاقه في 2012، والذي انطلقت فعالياته أمس. وذكر أن استراتيجية «البترول» تستمر لإدارة المخاطر الشاملة للعام 2040 في البناء على النجاح الذي حققته الاتجاهات الاستراتيجية السابقة لإدارة المخاطر الشاملة، كما تشتمل هذه الاستراتيجية على مجموعة من المبادرات لبناء قدراتنا في مجالات الحوكمة والعمليات والموارد البشرية والتكنولوجيا. وأوضح هاشم ان المؤتمر يهدف إلى جمع المفكرين والممارسين في مجال المخاطر تحت سقف واحد لمناقشة أبرز القضايا المستجدة في مجال إدارة المخاطر الشاملة، مشيرا الى أن المؤتمر يركز هذا العام على الفرص والمخاطر المرتبطة بالنهضة الصناعية المتطورة بشكل سريع، وتطبيق تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى الشروط المسبقة الرئيسية مثل أطر العمل وثقافة المخاطر والتأمين.

وذكر أن عالمنا يشهد اليوم الكثير من التغيرات والتطورات المتسارعة، الأمر الذي يترك الأثر على جوانب مختلفة من هذه الصناعة. لذلك، فإن الحل الوحيد لمواجهة تحديات المستقبل وتوفير الفرص يتمثل في المشاركة والتعاون. وبالتالي، يتوجب علينا أن نعمل معا لتجنب المخاطر وجعل العالم أكثر قوة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وأضاف: «أصبح نموذج التدفق المالي والمخاطر الذي نتبعه مثالا يحتذى به في صناعة النفط والغاز على مر السنين، كما نعمل حاليا على تطوير قدرات هذا النموذج وقدرات الموظفين على حد سواء. كذلك، ساهمت منهجية مخاطر العائد المعدل على رأس المال في تقوية عملية تقييم عمليات الاستثمار الرأسمالي التي نقوم بها».

وقال علي مؤسسة البترول الكويتية أن تدرك أن مجال إدارة المخاطر الشاملة يتطور باستمرار، وبالتالي تحرص على مواكبة التطورات المستمرة للتقنيات والأدوات المساندة المستخدمة في هذا المجال. لذلك، نتوقع أن يستمر برنامج إدارة المخاطر الشاملة الخاص بالمؤسسة بالتطور ومواكبة المستجدات من حيث الأساليب المستخدمة، كما نؤمن بقدرة المؤسسة على تبوؤ مكانة ريادية في قيادة التقدم في هذا المجال في المستقبل.

من جهتها، قالت العضو المنتدب للتخطيط والمالية في مؤسسة البترول الكويتية وفاء الزعابي في تصريحات للصحافيين على هامش المؤتمر إن المؤسسة عند اتخاذ اي إجراءات خاصة بالتوجهات الاستراتيجية لديها نظام مؤسسي يعتمد على مراجعة مدى صحة هذه التوجهات وتناسبها مع المتغيرات التي تحدث في الصناعة النفطية داخل الكويت وخارجها.

وأضافت انه دائما ما تتم مراجعة هذه التوجهات للتأكد من الأسس والافتراضات التي تبنى عليها وهذا أسلوب عمل دوري تقوم به المؤسسة، وإذا ما تبين وجود بعض المتغيرات الداخلية او الخارجية التي تستدعي مراجعة جزء من هذه الأهداف الاستراتيجية او معظمها او كلها فتتم المراجعة.

وقالت نحن اليوم في هذه المراجعة والتي نتأكد فيها من صحة التوجهات الاستراتيجية والحاجة الى مراجعتها. وحول ما أثير عن أن الميزانيات المرصودة للمشروعات النفطية الكويتية ربما لا تتناسب وحجمها، أوضحت الزعابي ان هذه الأرقام هي تقديرية قابلة للزيادة وربما النقصان حسب وضع الخطط والتنفيذ والتوقيت وبطريقة تفصيلية أكثر «هذه كلها أرقام تقديرية».

وأوضحت أن المؤسسة الآن في مرحلة البدء في المراجعة، مشيرة إلى أنه لا يمكن الآن تحديد إذا ما كانت الأهداف ستظل كما هي أو لا ولا يوجد تصور جاهز حاليا وإنما الأمر تحت الدراسة وهناك بعض الإجراءات ولا يمكن الحديث عن أي شيء حاليا إلا بعدما تتم الدراسة، لافتة الى ان المرحلة الحالية هي مرحلة اختيار المستشار.

بقيمة 6,5 ملايين دينار

«البترول الوطنية» توقع عقداً مع «أجيليتي»

فهد الديحاني وأحمد اليعقوب وعدد من مسؤولي الشركتين في لقطة جماعية

وقعت شركة البترول الوطنية الكويتية عقدا مع شركة اجيليتي للمخازن العمومية، تبلغ قيمته 6,5 ملايين دينار، تقدم بموجبه الأخيرة خدمات خاصة بإدارة جميع مخازن الشركة، ولمدة 5 سنوات.

وقع العقد من جانب البترول الوطنية الرئيس التنفيذي بالوكالة فهد الديحاني، ومن جانب «أجيليتي» مدير الشؤون الإدارية أحمد اليعقوب، بحضور نواب الرئيس التنفيذي وعدد من المسؤولين في الشركتين.

وأشاد الديحاني بخبرة «أجيليتي» كشركة عريقة في مجال تقديم الخدمات اللوجستية، وعلى وجه الخصوص نقل وإدارة المواد وقطع الغيار، وهو ما مكنها من تأسيس علاقة استراتيجية مع «البترول الوطنية».

وأكد في هذا الصدد أن من أولويات العقد دعم عمليات الشركة بتوفير إدارة فعالة لتأمين قطع الغيار للتشغيل والصيانة دون تأخير، وتلبية متطلبات باقي الدوائر المساندة في الشركة.

من جانبه، أكد مدير الدائرة التجارية في البترول الوطنية ناصر الثاقب حرص الشركة على تطوير خدمات العقد الحالي لتلبية متطلباتها وتطلعاتها الاستراتيجية، ومنها نظام RFID الذي يعتبر جزءا أساسيا من إدارة عمليات التوريد التسلسلية الحديثة، يسهم في تحسين قدرات التوريد والمتابعة للموارد وقطع الغيار، وبالتالي إدارة المخزون بدقة.

ولفت إلى وجود تحديات تواجه إدارة المخازن حاليا، تتمثل في محدودية القدرة التخزينية، خصوصا مع البدء الوشيك لتوريد قطع الغيار اللازمة لتشغيل مشروع الوقود البيئي، مشيرا إلى أن جهود الدائرة التجارية أثناء المفاوضات توجت بتوفير ما قيمته 960 ألف دينار من قيمة هذا التعاقد.

لدعم أعمال مجمع البتروكيماويات الأكبر في الشرق الأوسط

«أجيليتي» توقع مذكرة تفاهم مع «كربون»

جانب من توقيع مذكرة التفاهم

وقعت شركة أجيليتي للخدمات اللوجيستية، مذكرة تفاهم لإدارة الخدمات اللوجيستية للمنشآت الصناعية التابعة لشركة «كربون القابضة» في مصر، بما في ذلك مشروع إنشاء مجمع التحرير الجديد للبتروكيماويات.

وستعمل أجيليتي مع شركة كاربون القابضة، على نقل المنتجات البلاستيكية الثانوية داخل مصر ولعملاء الشركة في الخارج. كما ستقوم بإدارة توزيع المركبات الكيميائية، بما في ذلك توزيع نترات الأمونيوم منخفض الكثافة داخل مصر وما يليه من خدمات التوزيع إلى موانئ الحاويات لدعم أعمال الشركة المصرية للهيدروكربون التابعة لشركة الكربون القابضة.

ويتوقع أن يكون مجمع التحرير للبتروكيماويات، الذي تبلغ مساحته 5 ملايين متر مربع، أكبر محطة لتكسير مادة النافتا في العالم، ذلك إلى جانب موقعه الاستراتيجي في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في العين السخنة.

وستتعاون أجيليتي مع شركة كربون القابضة لتحسين عمليات النقل الثقيل الخاصة بالمشروع بما في ذلك نقل الحاويات الواردة والمعدات اللازمة للمشروع وتخزينها.

وبهذه المناسبة، قال إلياس منعم، الرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي الشرق الأوسط وأفريقيا: «تحظى أجيليتي بسجل حافل في توفير الخدمات اللوجيستية المتخصصة من خلال خبراتها في خدمة قطاع البتروكيماويات بمجموعة من الحلول عبر سلسلة الإمدادات. ومن خلال إدارتنا لأكثر من 1000 مشروع عالمي، أصبح المتخصصون لدينا على دراية كبيرة بالمشاريع العملاقة ذات القيمة العالية ولديهم قدرات واسعة في مجال الخدمات اللوجيستية للمشروعات العالمية والخدمات اللوجيستية للوقود وخدمات المواقع النائية».

من جهته، قال باسل الباز، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة كاربون القابضة: «سيعمل مجمع التحرير للبتروكيماويات على زيادة الصادرات النفطية وغير النفطية الإجمالية في مصر بمجرد بدء العمليات في منشأتنا الحديثة والمتطورة. وستساعدنا الخدمات اللوجيستية المتخصصة التي تقدمها أجيليتي في تحقيق خطط النمو الطموحة لشركتنا. ونتوقع أيضا أن نتمكن من نقل المواد بكفاءة وفعالية في جميع أنحاء العالم من خلال مجمع التحرير للبتروكيماويات، وذلك نظرا للموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به المجمع في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس».

الكويت استضافت الاجتماع السنوي 42 لمنظمة AMERC

«هيئة الأسواق»: تطوير بيئتنا التنظيمية لتتوافق مع الممارسات العالمية

لقطة للمشاركين في الاجتماع السنوي الـ 42 للجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)

طارق عرابي

موثارا: اللجنة تعمل على تقديم مساهمات رئيسية لمستثمري التجزئة

أكد نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال عثمان العيسى حرص الهيئة الدائم على تطوير البيئة التنظيمية للأوراق المالية على نحو يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

وقال العيسى في كلمته خلال فعاليات الاجتماع السنوي الـ 42 للجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) الذي تستضيفه البلاد أمس إن الهيئة وضعت نصب أعينها عضوية المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الإيسكو).

وأوضح ان التطوير المستمر والتعاون بين أعضاء (الأيسكو) أمر بالغ الأهمية في شأن التعاون الدولي بين الجهات المنظمة للأوراق المالية.

وتابع العيسى: «رغم أن الهيئة لم تنضم إلا في الآونة الأخيرة لمنظمة (الأيسكو) إلا أننا كنا نهدف إلى الالتزام بالمشاركة الفعالة في لجانها ولاسيما لجنة (AMERC)، مشيرا إلى عضوية الهيئة في عدة لجان منها لجنة النمو والأسواق الناشئة ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية ولجنة تنظيم سوق الوسطاء. و(AMERC) هي إحدى اللجان الرئيسية لدى المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال وتضم في عضويتها أكثر من 20 دولة وفي مايو 2017 أصبحت هيئة أسواق المال الكويتية عضوا رسميا فيها.

وقال العيسى إن الشعب الكويتي قد اهتم على مدى السنوات 150 الماضية بتطوير قدراته في مجال التجارة، حيث بدأت الكويت كمركز للصيد والتجارة وكانت ذات موقع مميز للغوص على اللؤلؤ، وفي مرحلة لاحقة قام المواطنون بتأسيس الشركات وانتهى الأمر الى قيامهم بتداول الأسهم بشكل غير رسمي لعدة عقود من الزمن، ومع مرور الوقت بدأت البلاد بتنظيم التجارة والأوراق المالية مع إصدار القانون الأول في العام 1962 لتنظيم تداول الأوراق المالية.

وأشار إلى تأسيس سوق الكويت للأوراق المالية رسميا في العام 1983 والذي عمل كمؤسسة ذاتية التنظيم، بقيت هذه الحالة حتى الأزمة المالية عام 2008. وكان أحد الدروس المهمة من الأزمة الاقتصادية لعام 2008 هو الحاجة إلى سلطة مستقلة لتنظيم أسواق رأس المال بالكامل، وعليه صدر القانون رقم 7 لسنة 2010 في شهر فبراير لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية في الكويت.

من جهته، قال رئيس اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) بول موثارا في كلمة مماثلة «نعمل على اتساع عضوية منظمة (الأيسكو) لتطوير المبادرات الرئيسية المعنية بالإصلاح التنظيمي العالمي وأولويات التنمية».

وأوضح موثار أن اجتماع اللجنة في الكويت سيناقش تمويل الاستدامة والفرص والمخاطر الناشئة عن التكنولوجيا ودعم النمو الاقتصادي من خلال التمويل طويل الأجل بما في ذلك القوائم وتسخير الحلول المناسبة لمعالجة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى التحديات الفريدة والفرص والأسواق الاجتماعية والاقتصادية في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، منوها بالمشاركة الفاعلة لأعضاء اللجنة في مشاريعها الإقليمية ذات الأولوية وكذلك مشاريع منظمة (الأيسكو).

وذكر أن اللجنة تعمل على تقديم مساهمات رئيسية لمستثمري التجزئة خاصة فيما يتعلق بنشر الثقافة المالية وبرامج تعليم المستثمرين وكذلك العمل المتعلق بالتكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية.

النفط سبب الانتكاسات الاقتصادية بالمنطقة

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن العديد من دول الشرق الأوسط تكافح من أجل استعادة ازدهارها الاقتصادي السابق بعد 8 سنوات من بداية ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي» الذي انطلقت شرارته من تونس، ولكن الاقتصاد التونسي ليس الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم يراوح مكانه في العقد الماضي، اذ ان 5 دول فقط من أصل 21 دولة يصنفها صندوق النقد الدولي تحت مسمى الشرق الأوسط، تمكنت من تحقيق زيادة كبيرة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2011 حتى الآن.

وقالت المجلة في تحليل بقلم رئيس التحرير السابق ادموند او سوليفان إن قيمة الدولار من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الكويت والجزائر وإيران والسودان هي الآن أقل مما كانت عليه في ذلك الوقت. وقد تمكن الناتج المحلي الإجمالي في مصر من العودة فقط إلى ما كان عليه عام 2011، فيما يقدر البنك الدولي ان سورية قد خسرت أكثر من 220 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2011، في حين تعاني اقتصادات ليبيا واليمن وإيران من الصراعات والعقوبات الأميركية.

وقال سوليفان ان النفط لعب دورا في هذه الانتكاسات الاقتصادية من خلال تقلبات الأسعار، التي تجاوزت 70 دولارا للبرميل العام الماضي مقارنة بـ 100 دولار في عام 2011، وسجلت الأسعار تعافيا تجاوز 10 دولارات للبرميل منذ نهاية عام 2018 بعدما انخفض إلى ما يقارب 50 دولارا، ولكن من غير المحتمل أن يصل إلى مستوى العام الماضي، وبالتالي فإن الايرادات النفطية للدول المنتجة للنفط والغاز في الشرق الأوسط ستكون أقل من احتياجاتها المالية في عام 2019.

وبالرغم من أن تحقيق التقدم الاقتصادي يتطلب تغييرا سياسيا، يقول الكاتب ان هذا التغيير على النقيض من ذلك أسفر عن زعزعة الاستقرار وردود الأفعال الحكومية عبر الشرق الأوسط، وبالتالي فقد تدهورت معدلات النمو وتفاقمت البطالة، مشيرا الى أنها الحلقة الاقتصادية المفرغة التي نشهدها حاليا وتهدد بالانتشار خارج تونس، واذا ما أرادت دول المنطقة استغلال إمكانياتها ومقوماتها الأساسية فإنه ينبغي عليها وضع حد لهذه الحلقة.

منظمة دولية تحذر من مخاطر اقتصادية تضرب أميركا وأوروبا

تلقت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا تحذيرات حديثة من منظمة دولية بشأن مخاطر اقتصادية وشيكة تستمر خلال العام الحالي وحتى نهاية العام المقبل.

وذكرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن نمو الاقتصاد العالمي سوف يشهد تباطؤا خلال العامين الحالي والمقبل، محذرة من تزايد المخاطر.

وقالت المنظمة في تقرير عن الآفاق الاقتصادية العالمية، إن الاقتصاد العالمي سينمو بنحو 3٪ خلال عامي 2019 و2020، مقارنة بتوقعات بنحو 3,1٪ خلال العام الماضي.

وأوضح التقرير أنه في حين لاتزال المؤشرات الاقتصادية العالمية تسير بخطى ثابتة إلى حد كبير رغم التحديات والأزمات التي واجهتها خلال العام الماضي، إلا أنها لا تحكي القصة كاملة.

وتابع: «الوضع والتوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2019 تثير المخاوف بشأن استدامة النمو الاقتصادي العالمي في مواجهة التحديات المالية والاجتماعية والبيئية المتزايدة». وحذرت الأمم المتحدة من تزايد المخاوف التجارية التي أدت إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية من 5,3٪ خلال عام 2017 إلى 3,8٪ خلال العام الماضي.

وذكر التقرير أن التصعيد المستمر في التوترات التجارية التي بدأت خلال العام الماضي، قد يعطل بشدة معدل نمو الاقتصاد العالمي، وقد يؤدي تباطؤ النمو في الصين والولايات المتحدة إلى خفض الطلب على السلع.